امتناع السلطة التشريعية عن أداء وظيفتها التشريعية

سفيان علي عبود

ماجستير فى القانون العام

كلية القانون - جامعة الإسكندرية

دروب المعرفة

للنشر والتوزيع

Scanned with CamScanner

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	9
الفصل الأول	
ماهية امتناع السلطة التشريعية عن أداء وظيفتها التشريعية	13
المبحث الأول: الدور التشريعي للسلطة التشريعية ومدى التزامها بالتشريع	16
▪ **المطلب الأول**: الدور التشريعي للسلطة التشريعية	16
▪ **المطلب الثاني**: مدى التزام السلطة التشريعية بأداء وظيفتها التشريعية	27
- **الفرع الأول**: مدى التزام السلطة التشريعية بأداء وظيفتها التشريعية بنفسها	27
مفهوم مبدأ الانفراد التشريعي	28
أساس مبدأ الانفراد التشريعي	29
المسائل المحجوزة للقانون	34
(أ) المسائل المحجوزة للقانون بنص الدستور	35
(ب) حكم المسائل المسكوت عنها	39
- **الفرع الثاني**: مدى التزام السلطة التشريعية باتخاذ موقف إيجابي من ممارسة اختصاصها التشريعي	44
المبحث الثاني: مفهوم امتناع السلطة التشريعية عن أداء وظيفتها التشريعية	50

Scanned with CamScanner

الموضوع	الصفحة
▪ **المطلب الأول**: مفهوم امتناع السلطة التشريعية في ضوء أفكار الرقابة الإدارية ذات الصلة	50
- **الفرع الأول**: التعريف بالقرار الإداري السلبي وعدم الاختصاص السلبي	51
أولاً– التعريف بالقرار الإداري السلبي	51
ثانياً– التعريف بفكرة عدم الاختصاص السلبي	58
ثالثاً – دخول فكرة عدم الاختصاص السلبي في مجال الرقابة الدستورية	61
- **الفرع الثاني**: تحديد مفهوم الامتناع في ضوء العلاقة بين التشريع السلبي وعدم الاختصاص السلبي للمشرع	65
▪ **المطلب الثاني**: تمييز الامتناع التشريعي عن غيره من الأفكار ذات الصلة	68
- **أولاً**– الإغفال التشريعي	70
- **ثانياً** – عدم الاختصاص السلبي للمشرع	83
- **ثالثاً** – السكوت التشريعي	88
الفصل الثاني **رقابة القضاء الدستوري** **على الامتناع التشريعي**	91
المبحث الأول: موقف الفقه من الرقابة الدستورية **على الامتناع التشريعي**	94
▪ **المطلب الأول**: الاتجاه الفقهي الرافض للرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي	94

Scanned with CamScanner

الموضوع	الصفحة
- **أولاً** – دخول الامتناع التشريعي في نطاق السلطة التقديرية للمشرع	95
- **ثانيًا** – غياب آلية مراقبة الامتناع التشريعي قضائيًا	96
- **ثالثًا** – غياب طريقة معالجة الامتناع التشريعي	97
▪ **المطلب الثاني**: الاتجاه الفقهي المؤيد للرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي	97
▪ **المطلب الثالث**: رأي الباحث في مدى قبول الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي	100
- الدستور هو مصدر السلطة التقديرية للمشرع ومحدد نطاقها	101
- تدخل المشرع يغدو عزيمة إذا ما استلزمه الدستور	103
- نطاق الامتناع التشريعي	104
المبحث الثاني: موقف النظم القانونية المقارنة من الرقابة على الامتناع التشريعي	112
▪ **المطلب الأول**: التنظيم التشريعي للرقابة القضائية على الامتناع التشريعي	112
- **أولاً** – التنظيم الدستوري لرقابة الامتناع التشريعي في البرتغال	113
- **ثانيًا** – التنظيم الدستوري لرقابة الامتناع التشريعي في دستور جنوب أفريقيا	117
- **ثالثًا** – التنظيم القانوني لرقابة الامتناع التشريعي في قانون المحكمة الدستورية المجرية	121

Scanned with CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: الرقابة على الامتناع التشريعي في ظل غياب التنظيم التشريعي	125
- **أولاً** – الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي في ألمانيا	126
- **ثانيًا** – الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي في إيطاليا	128
- **ثالثًا**– مدى الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي في فرنسا	129
- **رابعًا** – مدى الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي في مصر	134
- **خامسًا** – مدى الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي في العراق	140
المبحث الثالث: آلية الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي وطرق معالجتها	145
المطلب الأول: أساس الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي	145
- سمو الدستور والرقابة على الامتناع التشريعي	146
- الانفراد التشريعي والرقابة على الامتناع التشريعي	150
المطلب الثاني: آلية اتصال الرقابة الدستورية بالامتناع التشريعي	150
- **أولاً** – آليات اتصال رقابة القضاء الدستوري غير المباشرة بالامتناع التشريعي	151
- **ثانيًا** – الآليات المباشرة لاتصال رقابة القضاء الدستوري بالامتناع التشريعي	157
المطلب الثالث: ضوابط المعالجة القضائية الدستورية للامتناع التشريعي	161

Scanned with CamScanner

الموضوع	الصفحة
- أولاً – الأحكام الكاشفة	161
- ثانيًا– الأحكام الإيعازية	164
الخاتمة	169
قائمة المصادر والمراجع	173
المحتويات	187

Scanned with CamScanner